

دمشق أمام فرصة نادرة لوضع حد لأعمال التتريك والتشيع

اعتبر مراقبون سياسيون أن حزمة الإغراءات العربية المقدمة لحكومة دمشق من أبواب مختلفة بالتوازي مع التحركات الدولية لتخفيف العقوبات المفروضة على النظام مؤقتاً بسبب تفشي وباء كورونا تصب في خانة استعادة الهوية العربية للدولة المضطربة بهدف دفع السلطات نحو وضع حد لأعمال التتريك الديموغرافي من قبل تركيا وإيران، اللتين اتفقتا على التحالف لتخريب المنطقة.

دمشق - يقف النظام السوري أمام فرصة نادرة للعودة إلى البيت العربي مرة أخرى بعد تصاعد أصوات من دول وازنة في منطقة الشرق الأوسط وأخرى دولية لتقديم المزيد من الإغراءات إلى دمشق من بوابة الدعم الاقتصادي والإنساني لتبتعد عن فلك إيران وتتصدى للتدخل التركي.

وتتري الكثير من الدول العربية المحورية كالسعودية ومصر والإمارات، أن دمشق نجحت في محاربة التوغل التركي بدعم روسي، مُطالبة بالمزيد، بينما لا تزال ترى أهمية تقليص النفوذ الإيراني.

وبينما تدعى أنقرة عدم رغبتها في البقاء بالأراضي السورية، إلا أنها بدأت سريعا بإدخال مؤسساتها الخدمية وموظفيها إلى من سيطرت عليها قوات إسلامية موالية لها ضمن عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، كاشفة بذلك عن وجه استعماري يشمل الاستيلاء على منازل السوريين وتغيير أسماء بعض الشوارع بأخرى تركية وفرض التعامل بالليرة التركية.

ويؤكد مراقبون أن عدد الرموز والإعلام التركية وحالات التغيير الديموغرافي ولمس الهوية الثقافية التي تشاهد في المدن السورية المحتلة من قبل تركيا، قد لا يوجد لها مثيل على الأراضي التركية نفسها ما يجرس واقع الانفصال التي تريد أنقرة فرضه مع مرور الوقت.

السعودية ومصر والإمارات تعتبر أن دمشق نجحت في محاربة التوغل التركي، بينما تطالب بتقليص أكبر للنفوذ الإيراني

وقالوا إن ما تقوم به تركيا الآن من انتهاكات بشمال سوريا بمساعدة مليشيات تابعة لها، أمر خطير وفقا لما يؤكد أهالي تلك المناطق الذين تم طردهم من بيوتهم لصالح فصائل أنقرة وعائلاتهم الذين هجرهم النظام السوري بالمقابل من مناطق أخرى جنوب ووسط البلاد.

وبالتوازي مع هذا المسار انضمت الاتحاد الأوروبي إلى كل من روسيا والصين مؤخرا لتأييد دعوات رفع العقوبات المفروضة عن سوريا ودول أخرى، والتي تعرقل تقديم المساعدات الضرورية لهذه الدول في مكافحة فيروس كورونا.

وتواصلت شخصيات غربية مؤخرا مع دمشق بخصوص ما طالب به الرئيس الأميركي دونالد ترامب منذ أيام، بمساعدة دمشق للإفراج عن الصحافي الأميركي جوتسن تايس المختفي في سوريا منذ العام 2012 مقابل منح واشنطن بعض الاستثناءات.

وتأتي التحركات متزامنة مع اتهامات منظمة حظر السلاح الكيماوي للحكومة السورية بمسؤوليتها عن هجمات بالسارين في خان شيخون ودوما بغوطة العسكرية "نبع السلام" شمال سوريا، التي لاقت أيضا تنديدا أوروبا ودوليا



الوباء قد يقلب المعادلة

اقتسام السلطة أصعب الأوراق العالقة في المفاوضات السودانية

الجبهة الثورية تدفع إلى الإسراع بتفكيك عقبات مسار السلام



مجرد بداية فقط

فكرة الحل الشامل ظلت تراود الجميع منذ سنوات إلا أن كل التجارب مع النظام السابق خلال حكم الرئيس المخلوع عمر البشير أفضت إلى مفاوضات جزئية واتفاقيات سلام غير مكتملة لعدم الجدية وغياب شمولية القضايا. وتتهم الجبهة الثورية جهات تعمل على عرقلة مسار السلام لحسابات سياسية مربوطة بالأصوات الراضية لفكرة المسارات، في إشارة إلى حزب المؤتمر الشعبي الإسلامي المدعوم من تركيا وقطر.

ووصف نقد تلك الجهات بالأصوات التي لديها أجندة وطموحات سياسية تريد أن تستغل الوضع القائم بمعزل عن وجود الأخرى، إذ أن وجود الآخرين سيركض المشهد السياسي للكثير من القوى السياسية والأطراف الراضية لفكرة السلام الشامل.

وقال "لا نغير اهتماما كبيرا للأصوات الراضية بقدر ما نركز في كيفية تحقيق السلام الشامل الذي يخاطب القضايا بشكل شامل وجامع للأطراف".

ودفعت المخاوف من تأجيل التوصل لاتفاق سلام مع الحركات المسلحة، التحالف المدني في السودان مثلا في قوى الحرية والتغيير الشهر الماضي، إلى التحرك وتكثيف ضغوطه وسط هواجس متزايدة من انحراف المسار الانتقالي.

قضية الفاخوري تعود إلى واجهة الجدل في لبنان

السلطات القضائية تصدر مذكرة دولية لتعقب العميل الإسرائيلي

بالإضافة إلى طلب نزع الجنسية الأميركية عنه، وطالب المركز بـ"تشكيل لجنة قضائية للتحقيق في جريمة دخول العميل الفاخوري لبنان في سبتمبر الماضي حتى لحظة تهريبه قرصنة على متن طائرة أميركية، وكذلك إخفاء شكوى مركز الخيام".

وتسببت عملية إطلاق سراح عامر الفاخوري المتهم بالعمالة لإسرائيل وتعذيب سجناء لبنانيين في الإطاحة برئيس المحكمة العسكرية اللبنانية من منصبه، وذلك بعد جدل واسع في لبنان بشأن "الصفقة" التي تمت وراء إكمال هذه العملية.

وأعلن رئيس المحكمة العسكرية العميد الركن حسين عبدالله نتجحه عن منصبه في أعقاب ردود الفعل المنددة بقراره إسقاط التهم عن الفاخوري، في الوقت الذي رحب فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بخطوة الإفراج. وهناك شكوك في أن تكون عملية الإفراج عنه تمت ضمن صفقة سرية بين الولايات المتحدة وحزب الله، الذي نفى زعيمه حسن نصرالله ذلك، بينما فضلت الحكومة عدم التعليق على الأمر حتى الآن.

أصحاب المصلحة، الذين يشملهم السلام، ومن المقرر أن يجري تطبيق بنوده عليهم، في ظل خلافات متفاقمة بين قيادات الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، وبين عدد من القبائل النافذة هناك، وقيادات معسكرات اللاجئين والنازحين. وقال نقد إنه "بالإنهاء من كافة هذه القضايا سوف يتكتمل التفاوض حول جميع المسارات المطروحة. ثم سيتم التركيز في ما بعد على القضايا المرتبطة بالمسائل القومية والمسائل ذات الخصوصية، خاصة وأن هذه المسائل لن تأخذ فترة طويلة".

وتشد الجبهة الثورية على أن فكرة التفاوض عبر تلك المسارات ليست فيها ضيعة للوقت أو بعثرة لجهود السلام وإنما الهدف الذي يجب أن يسود في هذه المرحلة هو تحقيق السلام الشامل، الذي يخاطب كل القضايا وينهي المسألة في كل أنحاء البلاد ويفتح صفحة جديدة للسودانيين دون استثناء.

ويقول مراقبون إن الإرادة القوية ورغبة أطراف التفاوض في حسم القضايا السودانية المتعلقة بالحرب والسلام والإشكالات المرتبطة بجنود الأزمة السودانية بصورة مكتملة هو الذي جعلها تتوافق على طريقة التفاوض عبر المسارات.

وللازمة السودانية أوجه متعددة وقضايا متشابكة مع بعضها البعض،

وكان من المقرر التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول الخميس الماضي، وهو موعد حديثه الوساطة بعد أن تاجلت المفاوضات الشهر الماضي لأسبوع عقب وفاة وزير الدفاع السوداني جمال الدين عمر، بذبحه صدرية في جوبا. ويعتقد مراقبون أن هذا التأجيل الاضطراري للمحادثات سيعطي كافة الأطراف فرصة للتركيز وبشكل أعمق على كيفية تجاوز العقبات لتفادي الرجوع إلى المربع الأول من المفاوضات المعقدة.

وسعت الجبهة، التي تضم حركات مسلحة سودانية، إلى توحيد الجهود بما يساهم في تسهيل عملية التفاوض وقطع الطريق على أي اقتسام يجهد مسار السلام الذي تسعى إليه تهديدا لدمجها سياسيا في السلطة الانتقالية بالسودان.

وحسمت الأطراف المتفاوضة حول القضايا المتعلقة بمسار الشرق ومسار الوسط ومسار الشمال حول القضايا المرتبطة بإشكالات التكامل الجغرافي. ولكن حتى الآن هناك مسارات كانت أن تحسم القضايا بشكل نهائي مثل مسار المنطقتين، جنوب كردفان والنيل الأزرق وتبقت قضايا محدودة، فضلا عن مسار دارفور، الذي لا يزال فيه ملف واحد يحتاج إلى معالجة.

وتكمن المشكلة الأكبر في وجه مسار دارفور في عدم التوافق على ممثلي

تواجه مفاوضات السلام السودانية عقبة جوهريّة ستتوج على الأرجح المسارات الخمسة المطروحة على الطاولة وتتعلق باقتسام السلطة، والذي قد يحدد نجاح خطوات الأطياف المتداخلة في العملية المعقدة، التي تحتاج إلى تفكيك كافة العقبات ضمن سياسة توافقية بين القوى الثورية والحكومة الانتقالية.

جوبا - كشف كبير مفاوضي مسار دارفور أحمد نقد أن انتهاء المفاوضات رهين بوضع الترتيبات اللازمة لتقاسم السلطة لما بعد التوافق على المسارات الخمسة المطروحة للنقاش حاليا.

وأكد مسؤول التفاوض في الجبهة الثورية السودانية (حركة العدل والمساواة) أن هناك بعض القضايا العالقة في جزء من الأوراق بالتحديد في ورقة السلطة وهي مربوطة بالوضع السياسي الراهن بالبلاد.

وقال نقد في مقابلة مع وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سانا) إن "القضايا المرتبطة بالسلطة قابلة للحسم والاتفاق حولها"، لكنه لم يذكر بالتفصيل كيف ستكون عليه تلك الخطوة بعد حل الملفات الرئيسية.

وأضاف "أكملنا النقاشات فيها مع الحكومة السودانية ورفضنا القضايا العالقة للمستوى الأعلى للطرف الحكومي وللجبهة الثورية للبت فيها والتوصل فيها لاتفاق سلام وهذه القضايا ليست قابلة للتفاوض من جديد بقدر ما هي تحتاج لقرار سياسي لحسمها في القريب العاجل".



وأواجه مفاوضات السلام في جوبا أكثر من مشكلة بسبب خفض أعداد الوفود ضمن إجراءات جنوب السودان الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، وعدم التوصل إلى تفاهات نهائية بين الجبهة الثورية ووفد الحكومة بشأن ملف الترتيبات الأمنية التي جرى التفاوض حولها.

وتأتي تصريحات نقد متزامنة مع اتفاق الأطراف على تمديد فترة التفاوض بين حكومة الخرطوم وحركات المعارضة المسلحة إلى التاسع من مايو القادم بسبب ظروف مكافحة وباء فيروس كورونا.

قضية الفاخوري تعود إلى واجهة الجدل في لبنان

السلطات القضائية تصدر مذكرة دولية لتعقب العميل الإسرائيلي

بيروت - عادت قضية العميل الإسرائيلي عامر الفاخوري، الذي أفرجت عنه السلطات القضائية اللبنانية في مارس الماضي لتتصدر واجهة الجدل السياسي في البلاد.

ويأتي تصاعد السجال، الذي يبدو أنه لن ينتهي قريبا رغم مغادرة الفاخوري، الأميركي الجنسية، البلاد بإيعاز من الولايات المتحدة بعد أن أصدر قاضي التحقيق في بيروت بلال حلاوي، الخميس الماضي، مذكرة توقيف غيابية، بحقه بناء على الدعوى المقدمة ضده من عدد من المعتقلين السابقين في سجن الخيام بجرم اعتقالهم وحرمانهم من حريتهم وتعذيبهم.

وحمل مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب في بيان، الجمعة، السلطات بالتراخي في معالجة هذا الملف الحساس خاصة بعد أن طفت على السطح معلومات تفيد بعقد "صفقة" مع واشنطن لإطلاق سراحه.

واعتبر المركز أن إصدار مذكرة توقيف غيابية بحق الفاخوري، كان بعد أن قدم حمادي الأسرى المحررين حسم بري دعوى قضائية لملاحقة الفاخوري

مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب طالب السلطات القضائية بملاحقة عامر الفاخوري عبر الأنترنت وإعادة محاكمته

وتم تهريب الفاخوري إلى خارج البلاد من قبل السفارة الأميركية في بيروت، بعد أيام من صدور الحكم، رغم إصدار قرار قضائي في 17 مارس قضى بمنع العميل الإسرائيلي من السفر خارج الأراضي اللبنانية جوا وبحرا وبمرا مدة شهرين من تاريخ القرار. وكانت المديرية العامة للأمن العام